

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية علي عينة من المصارف التجارية بالسودان)

Banking governance and its role in minimising banking risks

(A field study on a sample of commercial banks in Sudan)

امنة عبد الغفار هارون^{1*}، الزين عبدالله بابكر²

¹ كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين(السودان)، haroun.amna2024@gmail.com

² كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين(السودان)،

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/01/15

تاريخ الاستلام: 2024/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بالسودان، حيث ركزت على دراسة العلاقة بين آليات الحوكمة المصرفية المتمثلة في المراجعة الداخلية، لجان المراجعة، والمراجعة الخارجية، وقدرتها على تقليل المخاطر المصرفية.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية، وكذلك بين لجان المراجعة والحد من المخاطر، وأيضاً بين المراجعة الخارجية والحد من المخاطر المصرفية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة مصرفية، مراجعة داخلية، لجان مراجعة، مراجعة خارجية، مخاطر مصرفية

تصنيف JEI: G21, G32, G34, M42

Abstract:

The study aimed to analyse the role of banking governance in reducing banking risks in commercial banks in Sudan, focusing on examining the relationship between banking governance mechanisms represented by internal audit, audit committees, and external audit, and their ability to reduce banking risks.

The study found that there is a positive and statistically significant relationship between internal audit and reducing banking risks, as well as between audit committees and reducing risks, and also between external audit and reducing banking risks.

Keywords: Bank Governance, Internal Audit, Audit Committees, External Audit, Bank Risk

Jel Classification Codes: G21, G32, G34, M42

*امنة عبد الغفار هارون haroun.amna2024@gmail.com

1. مقدمة:

تعد المخاطر المصرفية من أبرز التحديات التي تواجه المصارف التجارية، حيث تتنوع هذه المخاطر بين مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، ومخاطر التشغيل، مما يهدد استمرارية الأنشطة المصرفية وقدرتها على تحقيق أهدافها. لذلك، أصبح الحد من هذه المخاطر ضرورة ملحة لضمان استقرار النظام المصرفي وسلامته.

تعتبر الحوكمة المصرفية نظامًا متكاملًا من القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية، والمساءلة، والرقابة داخل المصارف. فهي توفر الإطار الذي يضمن إدارة فعالة للمخاطر من خلال تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية، وتفعيل دور لجان المراجعة لضمان الالتزام بالسياسات والمعايير المصرفية.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين الحوكمة المصرفية، ممثلة في المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة، ودورها في الحد من المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف التجارية في السودان، مما يساهم في تعزيز استقرارها المالي وتحسين أدائها التشغيلي.

1.1 مشكلة الدراسة

مع تزايد تعقيد الأنشطة المصرفية واتساع نطاقها، أصبحت المصارف التجارية في السودان تواجه العديد من المخاطر المصرفية التي تهدد استقرارها المالي. في ظل هذه التحديات، تتزايد الحاجة إلى أدوات فعالة للحد من تلك المخاطر. ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل حول مدى قدرة الحوكمة المصرفية، بمختلف آلياتها، على الحد من المخاطر المصرفية. لذلك تبرز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية بالمصارف التجارية في السودان؟ وتتفرع منه الأسئلة التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة والحد من المخاطر المصرفية؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والحد من المخاطر المصرفية؟

2.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية.
الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة والحد من المخاطر المصرفية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والحد من المخاطر المصرفية.

3.1 أهداف الدراسة

– التعرف على العلاقة بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بالسودان.

– دراسة أثر لجان المراجعة في تقليل المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف التجارية بالسودان.

– تحليل دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بالسودان.

4.1 أهمية الدراسة

1.4.1 الأهمية العلمية: تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على العلاقة بين الحوكمة المصرفية وأدائها المختلفة من جهة، والحد من المخاطر المصرفية من جهة أخرى، مما يساهم في إثراء النقاشات العلمية حول هذا الموضوع الحيوي، خاصة في بيئة المصارف التجارية السودانية.

2.4.1 الأهمية العملية: التوصل إلى نتائج وتوصيات يمكن أن يساعد المصارف التجارية في السودان على تبني سياسات وإجراءات حوكمة مصرفية فعّالة، مما يساهم في تقليل المخاطر المصرفية وتعزيز استقرارها المالي، وبالتالي تحسين ثقة العملاء والمستثمرين فيها.

5.1 الدراسات السابقة

1.5.1 دراسة: (Kocmanova، 2011) هدفت الدراسة إلى تعزيز الاستدامة وحوكمة الشركات من منظور التكامل، حيث أكدت على أهمية تقارير الاستدامة في قياس أداء الشركات. وقد أظهرت النتائج أن حوكمة الشركات تلعب دورًا أساسيًا في تحقيق الأداء الاقتصادي والنمو، مما يعزز ثقة المستثمرين ويؤدي إلى إنشاء هياكل تدعم تحقيق أهداف الشركة. وفقًا لمبادئ OECD، فإن نظام حوكمة الشركات الفعال يساهم في خلق الثقة اللازمة لوجود اقتصاد سوق مستدام. كما توصلت الدراسة إلى أن دمج الاستدامة كاستراتيجية طويلة الأجل يتطلب مراعاة الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء والقدرة التنافسية للشركات

2.5.1 دراسة (Johl، 2013) هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير وظيفة المراجعة الداخلية وآليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية للشركة وعلى وجه التحديد. توصلت الدراسة إلى أن جودة المراجعة الداخلي ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بالمستحقات غير الطبيعية، مما يشير إلى انخفاض جودة التقارير المالية.

تبين هذه الدراسة أن العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية والاستحقاقات غير الطبيعية سلبية. وعلى وجه الخصوص الاستقلالية التنظيمية للمراجعة الداخلية، أوصت الدراسة بضرورة التوسع في دراسة خصائص المراجعة الداخلية والتي تلعب دوراً هاماً في عملية إعداد التقارير المالية.

3.5.1 دراسة: (Himaj, 2014) هدفت الدراسة الى توضيح الأهمية حوكمة الشركات وتأثيرها على المخاطرة وأداء البنك على أساس الخلفية النظرية ذات الصلة لحوكمة الشركات للبنوك. توصلت الدراسة الى أن حوكمة الشركات مهمة، أساسية، وأهم عامل لحسن أداء الشركات وتقليل المخاطر المحتملة. أوصت الدراسة البنوك التي تبحث عن فرص تحسين أدائها في إطار ممارسات حوكمة الشركات والتقليل من المخاطر بالبحث عن التدابير والسياسات اللازمة التي يمكن أن تسهم في تفعيل الحوكمة.

4.5.1 دراسة: (Nouri & Sabr 2023) هدفت الدراسة الى تحديد ومعرفة مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة المصرفية في تعظيم القيمة السوقية في العمل المصرفي لعينة من المصارف في محافظة السليمانية، توصلت الدراسة الى ان تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية يعد امراً ضرورياً لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن ان يساهم في تحسين أداء المصرف، من خلال عملية تحسين إدارة المخاطر بتحديد الجهات وتوزيعه للمسؤوليات والصلاحيات بين مختلف الأطراف المشاركة للحد من هذه المخاطر.

5.5.1 دراسة : زايد، (2023) هدفت الدراسة إلى تحليل دور الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك التقليدية والإسلامية، من خلال دراسة عينة مكونة من 11 بنكاً مدرجاً في البورصة المصرية خلال الفترة من 2015 إلى 2021. وقد توصلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين البنوك التقليدية والإسلامية في الإفصاح عن مخاطر الائتمان، بينما لم تُظهر فروقاً في الإفصاح عن مخاطر السيولة. كما أكدت الدراسة على وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن المخاطر على مستوى الاستقرار المالي، مما يعكس أهمية تحسين ممارسات الإفصاح لتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي.

6.1 مقارنة تحليلية بين دراسة الباحثين والدراسات السابقة

تتميز دراسة الباحثين عن الدراسات السابقة بإسهامها في سد فجوة بحثية واضحة لم تُتناول بشكل مباشر في الدراسات السابقة، حيث ركزت على العلاقة بين آليات الحوكمة المصرفية (المراجعة الداخلية، لجان المراجعة، والمراجعة الخارجية) والحد من المخاطر المصرفية في إطار المصارف التجارية

السودانية. وعلى عكس الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحوكمة من زوايا مختلفة مثل تعزيز الاستدامة (Kocmanova, 2011) ، تأثير المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية (Johl, 2013) ، تأثير الحوكمة على المخاطر وأداء البنوك (Himaj, 2014) ، وتعظيم القيمة السوقية وتحسين إدارة المخاطر (Sabr & Nouri, 2023). فإن دراسة الباحثين قد تناولت الموضوع بمقاربة ميدانية تستند إلى بيانات واقعية من قطاع مصرفي محدد في السودان، مما أضاف بُعدًا عمليًا لتحليل العلاقة بين الحوكمة وتقليل المخاطر. وبذلك، تُعد الدراسة إضافة نوعية تُغني الأدبيات بتركيزها المباشر على آليات الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر ضمن بيئة مصرفية ذات خصوصية تنظيمية واقتصادية، وهو ما لم تُفصّل فيه الدراسات السابقة بشكل كافٍ.

2. الاطار النظري

1.2 الحوكمة المصرفية

يشير مفهوم الحوكمة المصرفية إلى الطريقة التي تُدار بها شؤون البنوك من خلال الدور الذي يقوم به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا لضمان تحقيق أهداف البنك، مع مراعاة حقوق الأطراف المستفيدة وحماية حقوق المودعين، حيث تتطلب سلامة الجهاز المصرفي مشاركة فعّالة للمساهمين وممثلهم في مجلس الإدارة، خاصة مع تعقيد الأنشطة المصرفية الذي يجعل الرقابة التقليدية غير كافية (الربيعي وراضي، 2011؛ حبار، 2012). وتكمن أهمية الحوكمة المصرفية في تعزيز الأداء المؤسسي للبنوك من خلال مجالس إدارة قوية وقادرة على اختيار قيادات مؤهلة، والحد من مخاطر الفساد المالي والإداري، ودعم الشفافية في القوائم المالية، مما يساهم في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة، إلى جانب دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية (زايد، ولكحل، 2022). ولتحقيق الحوكمة الرشيدة، يجب على البنوك الإعلان عن الأهداف الاستراتيجية وضبطها ومراقبة تنفيذها، وضمان وجود خبرات مؤهلة في مجلس الإدارة، وتعيين مديرين مستقلين غير تنفيذيين لتعزيز التوازن في اتخاذ القرارات، (شريقي ومزيمش، 2018) بالإضافة إلى إرساء حوكمة فعّالة للمخاطر من خلال لجان متخصصة تعمل جنبًا إلى جنب مع لجان المراجعة، وتطوير حوكمة تكنولوجيا المعلومات بربطها مع استراتيجيات البنك وأهدافه لتعزيز الشفافية والمساءلة (رشوان، 2017). كما يجب إدارة تضارب المصالح بفعالية عبر إنشاء حواجز معلوماتية بين الإدارات والإفصاح عن أي تضارب محتمل، مع وضع سياسات تتيح للموظفين الإبلاغ عن أي تجاوزات أو مواضع فشل محتملة مع توفير الحماية لهم من أي ردود فعل انتقامية. هذه العناصر

تُعد أساسية لتطبيق حوكمة مصرفية رشيدة تعزز استقرار البنوك وتُمكنها من مواجهة التحديات المتزايدة في القطاع المصرفي (سليماني، 2022).

2.2 المخاطر المصرفية:

تُعرّف لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية Financial Service «Roundtable» المخاطر المصرفية بأنها احتمالية حدوث خسائر مباشرة نتيجة خسائر في نتائج الأعمال أو رأس المال، أو خسائر غير مباشرة نتيجة قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه، مما يضعف استمراريته في تقديم خدماته واستغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي (الجوزي وحدو، 2016). أما معهد المدققين الداخليين الأمريكي «American Institute of Internal Auditor» فيُعرّف الخطر بأنه حالة عدم التأكد التي تؤثر على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، حيث يُطلق عليه "تهديد" إذا كان أثره سلبياً، و"فرصة" إذا كان إيجابياً (محمد، 2020).

تتنوع أسباب المخاطر المصرفية إلى أسباب مرتبطة بالبنك مثل ضعف الدراسات الائتمانية، تغليب الربح على المخاطرة، الأخطاء في تقدير الضمانات، السماح باستخدام التسهيلات قبل استيفاء الشروط، أو عدم متابعة التجاوزات الإدارية (الشمري، 2009). وأسباب تعود إلى العميل، كإعداد دراسات جدوى غير دقيقة، تقديم بيانات مغلوطة، أو إساءة استخدام التمويل (النجار، 2000). بالإضافة إلى أسباب خارجة عن إرادة الطرفين مثل الكوارث الطبيعية، الظواهر الانكماشية في السوق، أو تدخلات حكومية مفاجئة تؤثر على النشاط التجاري للعملاء. وتشمل أنواع المخاطر المصرفية:

1.2.2 مخاطر الائتمان: وهي المخاطر الناتجة عن فشل الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته، كعدم تسديد القروض أو التسهيلات المصرفية (النعمي، 2010).

2.2.2 مخاطر السيولة: الناتجة عن عدم قدرة البنك على مواجهة السحوبات من الودائع أو سداد الالتزامات المستحقة بسبب صعوبة الحصول على النقدية بتكلفة معقولة (عبد الحميد، 2000).

3.2.2 مخاطر معدل الفائدة: وتتمثل في الخسائر المرتبطة بالتغير غير المرغوب في أسعار الفائدة، مما يؤثر على قيمة عناصر الميزانية وعوائدها (Charles، 1999).

4.2.2 مخاطر التشغيل: وهي احتمالات التغيرات الكبيرة في مصاريف التشغيل نتيجة عوامل كالتيكنولوجيا المستخدمة أو ضعف الكفاءة التشغيلية (رمضان وجودة، 1999).

5.2.2 مخاطر سعر الصرف :النتيجة عن التغيرات في أسعار صرف العملات، مما يؤدي إلى تذبذب القيمة الحقيقية للقروض أو الأصول، أو نتيجة سياسات نقدية كتخفيض قيمة العملة (حماد، 1999).

3.2 دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية

تُعد الحوكمة المصرفية آلية استراتيجية فعّالة للحد من المخاطر المصرفية، وذلك من خلال تطبيق آلياتها الرقابية المختلفة التي تضمن الشفافية وتعزز الالتزام بمعايير الأداء السليم(همكة، 2022). وتُعتبر المراجعة الداخلية واحدة من أهم هذه الآليات، حيث تهدف إلى تقييم الأنظمة الداخلية للبنك بدقة، والكشف عن نقاط الضعف في إدارة المخاطر، مما يُتيح اتخاذ إجراءات تصحيحية مبكرة تقلل من احتمالية وقوع الأخطاء أو الخسائر(مرسي، 2024). أما لجان المراجعة، فتُعد عنصرًا رئيسيًا في إطار الحوكمة المصرفية، حيث تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع التركيز على مراجعة التقارير المالية، وضمان كفاءة السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر، مما يُسهم في تحقيق سلامة العمليات المصرفية واستقرارها"(هاشم ، 2012).

إلى جانب ذلك، تُسهم المراجعة الخارجية بشكل فعال في تعزيز الحوكمة المصرفية، حيث توفر جهة مستقلة لتقييم الأداء المالي للبنك ومدى توافقه مع القوانين والأنظمة المصرفية. وتساعد المراجعة الخارجية في الكشف عن نقاط الضعف التي قد تؤدي إلى مخاطر ائتمانية أو تشغيلية أو تتعلق بالسيولة،(Khalaf، Ali، 2018) مع تقديم توصيات لتحسين الأداء، مما يعزز الثقة بين البنك وأصحاب المصلحة. إن التكامل بين هذه الآليات الثلاث يُمكن البنك من مراقبة مصادر المخاطر المختلفة بفعالية واتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.

يرى الباحثان أن الحوكمة المصرفية، من خلال آلياتها المختلفة، تُعد ضرورة استراتيجية لإدارة المخاطر المصرفية في ظل التحديات المتزايدة في القطاع المصرفي. فالمراجعات الداخلية والخارجية ولجان المراجعة لا تعمل فقط على مواجهة المخاطر، بل تعزز أيضًا من ثقافة الالتزام والشفافية داخل المؤسسة المصرفية، وهو ما يساهم في بناء مصارف قوية وقادرة على التكيف مع الأزمات. ومع ذلك، يوصي الباحثان بضرورة تطوير أنظمة المراجعة بشكل دوري لتواكب التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، مع تعزيز استقلالية لجان المراجعة لضمان فاعليتها في تقليل المخاطر المصرفية.

3. الدراسة الميدانية

1.3 وصف مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من 193 فرداً من العاملين في المصارف التجارية السودانية، ويشمل مجموعة متنوعة من الفئات المهنية مثل المحاسبين والمراجعين ومديري الإدارات والفروع. تم اختيار عينة البحث بشكل عشوائي، حيث تم توزيع 130 استبانة على جميع المستويات، واستُرجعت جميعها سليمة لاستخدامها في التحليل، مما يضمن الحصول على نتائج دقيقة وشاملة تعكس آراء وتجارب هؤلاء العاملين في القطاع المصرفي.

2.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدم الباحثان مجموعة من الأساليب الإحصائية، وترميز أسئلة الاستبانة وتفرغ البيانات باستخدام برنامج SPSS. شملت هذه الأساليب اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث يُعتبر المقياس جيداً إذا كانت القيمة تزيد عن 60%. كما تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة من خلال جداول تكرارية ونسب مئوية، بالإضافة إلى حساب المتوسط والانحراف المعياري باستخدام مقياس لديكارت الخماسي. لاختبار فروض الدراسة، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي، مع تحليل البيانات الأساسية لتقدير المتوسطات والانحرافات المعيارية لجميع عبارات الدراسة.

3.3 الإحصاءات الوصفية لعبارات المحاور:

1.3.3 المحور الأول الحوكمة المصرفية

جدول(1) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

الوزن النسبي	التباين	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المدى	العبارات
البعد الأول: المراجعة الداخلية					
91.08	.327	.57143	4.5538	2.00	1. يسعى المصرف لتعزيز فعالية نظم الرقابة الداخلية.
86.62	.347	.58916	4.3308	2.00	2. يعمل المصرف على تقييم المخاطر بشكل دوري.
85.85	.565	.75170	4.2923	3.00	3. يعزز المصرف الشفافية في العمليات الداخلية.

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية-دراسة ميدانية على من المصارف التجارية السودانية

84.77	.602	.77564	4.2385	3.00	4. يقدم المصرف تقارير دورية لإدارة المخاطر.
83.23	.710	.84270	4.1615	4.00	5. يطور المصرف آليات فعالة لتحديد الفجوات.
81.85	.519	.72010	4.0923	3.00	6. يلتزم المصرف بتحديث السياسات وفقاً للمعايير.
البعد الثاني: لجان المراجعة					
85.23	.644	.80265	4.2615	4.00	7. يسعى المصرف إلى تفعيل دور لجان المراجعة بانتظام.
84.62	.613	.78294	4.2308	3.00	8. يعمل على تحسين كفاءة لجان المراجعة.
84.46	.547	.73943	4.2231	3.00	9. يعزز استقلالية اللجان لضمان الموضوعية.
82	.726	.85227	4.1000	3.00	10. يقدم المصرف موارد كافية لدعم اللجان.
83.69	.601	.77544	4.1846	3.00	11. يضمن المصرف توافر خبراء في اللجان.
84.92	.497	.70504	4.2462	3.00	12. يلتزم بمراجعة تقارير اللجان بشكل دوري.
البعد الثالث: المراجعة الخارجية					
85.23	.799	.89403	4.2615	4.00	13. يسعى المصرف للاستعانة بمراجعين خارجيين مستقلين.
85.23	.474	.68826	4.2615	3.00	14. يعمل على ضمان دقة وموضوعية المراجعات الخارجية.
82.46	.760	.87174	4.1231	4.00	15. يعزز التواصل المستمر مع المراجعين الخارجيين.
84.31	.744	.86252	4.2154	4.00	16. يقدم المصرف كافة المعلومات اللازمة للمراجعة الشاملة.
81.69	.977	.98858	4.0846	3.00	17. يلتزم بالاستجابة السريعة لتوصيات المراجعين.
84.77	.648	.80506	4.2385	4.00	18. يضمن تحديث تقارير المراجعة الخارجية بانتظام.
84.56	.253	.50283	4.2278	2.17	الاتجاه العام للمحور ككل

المصدر: إعداد الباحثين ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يوضح جدول (1) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بعبارات المحور الأول المتعلق بالحوكمة المصرفية، حيث تشير النتائج إلى أن العبارة الأكثر توافقاً هي "يسعى المصرف لتعزيز فعالية نظم الرقابة الداخلية"، حيث حققت متوسطاً قدره 4.5538 ووزن نسبي بلغ 91.08، مما يدل على إدراك قوي من أفراد العينة لأهمية هذه النظم في تحسين الأداء. الانحراف المعياري لهذه العبارة كان 0.57143، مما يشير إلى تباين منخفض في الآراء، حيث يتفق معظم أفراد العينة على أهمية هذه النقطة. تتبعها العبارة "يعمل المصرف على تقييم المخاطر بشكل دوري" بمتوسط 4.3308 ووزن نسبي 86.62، مع انحراف معياري قدره 0.58916، مما يعكس التزاماً واضحاً من المصرف بإدارة المخاطر. كما أظهرت النتائج أن "يعزز المصرف الشفافية في العمليات الداخلية" حصلت على متوسط 4.2923 وانحراف معياري قدره 0.75170، مما يدل على أهمية الشفافية في تعزيز الثقة بين المصرف والمستفيدين. بينما كانت أقل العبارات توافقاً هي "يلتزم المصرف بتحديث السياسات وفقاً للمعايير" بمتوسط 4.0923 ووزن نسبي 81.85، مع انحراف معياري قدره 0.72010، مما يشير إلى وجود مجال لتحسين التزام المصارف بتحديث سياساتها لتتماشى مع المعايير الحديثة. أما بالنسبة للاتجاه العام للمحور ككل، فقد سجل متوسطاً قدره 4.2278 ووزن نسبي بلغ 84.56، مع انحراف معياري قدره 0.50283. تشير هذه النتائج إلى مستوى عالٍ من الوعي والالتزام بمبادئ الحوكمة المصرفية، حيث تعكس الأرقام توافقاً إيجابياً قوياً تجاه أهمية الحوكمة في تحسين الأداء وتقليل المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية. الانحراف المعياري المنخفض نسبياً يعكس توافق الآراء بين أفراد العينة.

2.3.3 المحور الثاني: المخاطر المصرفية

جدول (2) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

الوزن النسبي	التباين	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المدى	العبارات
83.54	.829	.91045	4.1769	4.00	1 يعزز نظم الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان.
86.62	.502	.70862	4.3308	2.00	2 يقدم إجراءات صارمة لمنح الائتمان.
84.92	.420	.64773	4.2462	2.00	3 يطور استراتيجيات لاستعادة الديون.
84.31	.310	.55663	4.2154	2.00	4 يلتزم بمراقبة مستمرة لأداء القروض.
82.77	.601	.77514	4.1385	3.00	5 يعزز الاستجابة السريعة لمتطلبات السيولة.
82.62	.626	.79131	4.1308	3.00	6 يقدم تقارير دورية عن وضع السيولة.
80.46	.860	.92732	4.0231	4.00	7 يطور خطط طوارئ لمواجهة أزمات السيولة.

الحوكمة المصرفية ودورها في الحد من المخاطر المصرفية-دراسة ميدانية على من المصارف التجارية السودانية

81.38	.732	.85534	4.0692	3.00	8 يلتزم بمراجعة سياسات السيولة بانتظام.
84.77	.416	.64464	4.2385	2.00	9 يعمل على تعزيز أمن المعلومات والبيانات.
85.08	.392	.62644	4.2538	2.00	10 يقدم حلول تقنية متقدمة لتقليل المخاطر.
84.62	.427	.65342	4.2308	2.00	11 يطور إجراءات فعالة للاكتشاف المبكر للمشاكل.
84.77	.369	.60750	4.2385	3.00	12 يلتزم بتقييم دوري لفعالية أنظمة التشغيل.
84.77	.772	.87872	4.2385	4.00	13 يعزز أدوات التحوط لمواجهة تقلبات الصرف.
83.23	.710	.84270	4.1615	4.00	14 يقدم تقارير دورية لتحليل تأثيرات سعر الصرف.
82.31	.645	.80343	4.1154	4.00	15 يطور سياسات مرنة للتعامل مع تغيرات السوق.
84.92	.652	.80754	4.2462	4.00	16 يلتزم بتوعية الموظفين بمخاطر الصرف.
83.82	.256	.50550	4.1909	2.06	الاتجاه العام للمحور ككل

المصدر: إعداد الباحثين ، من بيانات الدراسة الميدانية، 2024م

يوضح جدول (2) الإحصاءات الوصفية المتعلقة بعبارات المحور الثاني المتعلق بالمخاطر المصرفية، حيث تشير النتائج إلى أن العبارة الأكثر توافقاً هي "يقدم إجراءات صارمة لمنح الائتمان"، حيث حققت متوسطاً قدره 4.3308 ووزن نسبي بلغ 86.62، مما يعكس التزاماً قوياً من المصرف بإدارة مخاطر الائتمان. الانحراف المعياري لهذه العبارة كان 0.70862، مما يشير إلى تباين معتدل في الآراء. تتبعها العبارة "يعزز نظم الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان" بمتوسط 4.1769 ووزن نسبي 83.54، مع انحراف معياري قدره 0.91045، مما يدل على أهمية هذه النظم في الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة. كما أظهرت النتائج أن "يلتزم بمراقبة مستمرة لأداء القروض" حصلت على متوسط 4.2154 وانحراف معياري قدره 0.55663، مما يعكس التزاماً واضحاً من المصرف بمراقبة الأداء وتقليل المخاطر. بينما كانت أقل العبارات توافقاً هي "يطور خطط طوارئ لمواجهة أزمات السيولة" بمتوسط 4.0231 ووزن نسبي 80.46، مع انحراف معياري قدره 0.92732، مما يشير إلى وجود مجال لتحسين استراتيجيات التعامل مع أزمات السيولة. أما بالنسبة للاتجاه العام للمحور ككل، فقد سجل متوسطاً قدره 4.1909 ووزن نسبي بلغ 83.82، مع انحراف معياري قدره 0.50550. تشير هذه النتائج إلى مستوى عالٍ من الوعي والالتزام بمبادئ إدارة المخاطر بين أفراد العينة، حيث تعكس الأرقام توافقاً إيجابياً قوياً تجاه أهمية استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي وتقليل التعرض للمخاطر المحتملة في القطاع المصرفي. الانحراف المعياري المنخفض نسبياً يعكس توافق الآراء بين أفراد العينة.

4.3 اختبار فرضيات الدراسة

1.4.3 الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية.

جدول (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الاولى

نموذج الانحدار					
النموذج		معامل الارتباط		معامل التحديد	
1		.412 ^a		.170	
				.163	
التباين					
مصدر الاختلاف		مجموع المربعات		درجات الحرية	
الانحدار		1431.186		1	
الأخطاء		7007.437		128	
المجموع		8438.623		129	
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار		قيمة المعاملات		قيمة (T)	
الثابت		36.600		6.109	
المراجعة الداخلية		1.186		5.113	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في جدول (3) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية. حيث يظهر معامل الارتباط 0.412، مما يدل على وجود علاقة إيجابية متوسطة بين المتغيرين. كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ 0.170، مما يعني أن حوالي 17.0% من التباين في الحد من المخاطر المصرفية يمكن تفسيره من خلال المراجعة الداخلية. تظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت 26.142 مع مستوى معنوية أقل من 0.001، مما يدل على أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود علاقة بين المتغيرين. بالإضافة إلى ذلك، توضح معاملات الانحدار أن الثابت كان 36.600 بقيمة (T) تساوي 6.109 ومستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً للمراجعة الداخلية على الحد من المخاطر المصرفية، حيث بلغ قيمة المعامل للمراجعة الداخلية 1.186 مع قيمة (T) تساوي 5.113 ومستوى معنوية أيضاً 0.000. بناءً على هذه النتائج، يمكن

الاستنتاج بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والحد من المخاطر المصرفية، مما يدعم الفرضية الأولى ويؤكد على أهمية دور المراجعة الداخلية في تعزيز كفاءة إدارة المخاطر وتقليل التعرض للمخاطر المحتملة في المصارف التجارية السودانية.

2.4.3 الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة والحد من المخاطر المصرفية

جدول (4) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

نموذج الانحدار					
النموذج		معامل الارتباط		معامل التحديد	
1		.438 ^a		.192	
				.186	
التباين					
مصدر الاختلاف		مجموع المربعات		درجات الحرية	
الانحدار		1622.500		1	
الأخطاء		6816.123		128	
المجموع		8438.623		129	
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار		قيمة المعاملات		قيمة (T)	
الثابت		38.829		7.535	
لجان المراجعة		1.118		5.520	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في جدول (4) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة والحد من المخاطر المصرفية. حيث يظهر معامل الارتباط 0.438، مما يدل على وجود علاقة إيجابية متوسطة بين المتغيرين. كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ 0.192، مما يعني أن حوالي 19.2% من التباين في الحد من المخاطر المصرفية يمكن تفسيره من خلال لجان المراجعة. تظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت 30.469 مع مستوى معنوية أقل من 0.001، مما يدل على أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية، وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم التي تفيد بعدم وجود علاقة بين المتغيرين. بالإضافة إلى ذلك، توضح معاملات الانحدار أن الثابت كان 38.829 بقيمة (T) تساوي 7.535 ومستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً للجنة المراجعة

على الحد من المخاطر المصرفية، حيث بلغ قيمة المعامل للجنة المراجعة 1.118 مع قيمة (T) تساوي 5.520 ومستوى معنوية أيضًا 0.000. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة والحد من المخاطر المصرفية، مما يدعم الفرضية الثانية ويؤكد على أهمية دور لجان المراجعة في تعزيز كفاءة إدارة المخاطر وتقليل التعرض للمخاطر المحتملة في المصارف التجارية السودانية.

3.4.3 الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والحد من المخاطر المصرفية

جدول (5) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

نموذج الانحدار					
النموذج		معامل الارتباط		معامل التحديد	
1		.502 ^a		.252	
				.246	
التباين					
مصدر الاختلاف		مجموع المربعات		درجات الحرية	
الانحدار		2122.448		1	
الأخطاء		6316.175		128	
المجموع		8438.623		129	
معاملات الانحدار					
المعاملات الانحدار		قيمة المعاملات		قيمة (T)	
الثابت		41.438		10.480	
المراجعة الخارجية		1.017		6.558	

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2024م.

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الموضحة في جدول (5) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والحد من المخاطر المصرفية. حيث يظهر معامل الارتباط 0.502، مما يدل على وجود علاقة إيجابية متوسطة بين المتغيرين. كما أن معامل التحديد (R^2) بلغ 0.252، مما يعني أن حوالي 25.2% من التباين في الحد من المخاطر المصرفية يمكن تفسيره من خلال المراجعة الخارجية. تظهر نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن قيمة (F) بلغت 43.012 مع مستوى معنوية أقل من 0.001، مما يدل على أن النتائج ذات دلالة إحصائية قوية، وبالتالي يمكن رفض فرضية

العدم التي تفيد بعدم وجود علاقة بين المتغيرين.بالإضافة إلى ذلك، توضح معاملات الانحدار أن الثابت كان 41.438 بقيمة (T) تساوي 10.480 ومستوى معنوية 0.000، مما يشير إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً كبيراً للمراجعة الخارجية على الحد من المخاطر المصرفية، حيث بلغ قيمة المعامل للمراجعة الخارجية 1.017 مع قيمة (T) تساوي 6.558 ومستوى معنوية أيضاً 0.000.بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج بأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والحد من المخاطر المصرفية، مما يدعم الفرضية الثالثة ويؤكد على أهمية دور المراجعة الخارجية في تعزيز كفاءة إدارة المخاطر وتقليل التعرض للمخاطر المحتملة في المصارف التجارية السودانية.

4. خاتمة:

سعت الدراسة إلى دراسة وتحليل دور الحوكمة المصرفية في الحد من المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بالسودان، حيث اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي، باستخدام عينة من المصارف التجارية السودانية لتحليل العلاقة الإحصائية بين هذه الآليات ومستوى المخاطر، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين آليات الحوكمة المصرفية، المتمثلة في المراجعة الداخلية، لجان المراجعة، والمراجعة الخارجية، وبين الحد من المخاطر المصرفية في المصارف التجارية بالسودان. ويعكس ذلك أهمية تطبيق أنظمة الحوكمة المصرفية بفعالية لتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي.

استناداً على النتائج السابقة يوصي الباحثان بالآتي:

- يجب على المصارف التجارية تعزيز دور المراجعة الداخلية من خلال تطوير سياسات وإجراءات فعالة تساهم في تحديد وتقييم المخاطر المصرفية، مما يساهم في تحسين الأداء وتقليل المخاطر.
- ينبغي على المصارف إنشاء لجان مراجعة فعالة تعمل على مراقبة الأنشطة المصرفية وتقديم التوصيات اللازمة، مما يعزز من قدرتها على الحد من المخاطر ويضمن الامتثال للمعايير الرقابية.
- تعزيز دور المراجعة الخارجية من خلال الاستعانة بمراجعين مستقلين لتقديم تقييمات موضوعية حول كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساهم في تحسين إدارة المخاطر وزيادة الثقة لدى العملاء والمستثمرين.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

الربيعي، حاكم محسن وراضي، حمد عبد الحسين. (2011). حوكمة البنوك وأثرها على الأداء والمخاطر. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

محمد، طه عبد العظيم. (2020). الاصلاح المصرفي للبنوك الاسلامية والتقليدية: في ضوء مقررات بازل. III الإسكندرية: دار التعليم الجامعي

النجار، فريد راغب. (2000). إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة ، مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرين . القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة

النعيمي، عدنان تاية. (2010). إدارة الائتمان منظور شمولي . عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع

عبد الحميد ، عبد المطلب . (2000). البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها . الإسكندرية : الدار الجامعية

رمضان ، زياد سليم وجودة ، محفوظ احمد. (1999). جودة ، إدارة البنوك . ط 2 . عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع

حماد ، طارق عبد العال. (1999). تقييم أداء البنوك التجارية- تحليل العائد والمخاطرة . الإسكندرية : الدار الجامعية

Charles, P. (1999). Économie et gestion bancaire . Dunod, Paris

المقالات:

- Kocmanova, A., Hrebicek, J., & Docekalova, M. (2011). Corporate Governance And Sustainability. Journal of Economics and Management, 16, 543-550
- Johl, S.K., Subramaniam, N., & Cooper, B.J. (2013). Internal audit function, board quality and financial reporting quality: Evidence from Malaysia. Managerial Auditing Journal, 28(9), 780-814
- Himaj, S. (2014). Corporate Governance in Banks and its impact on Risk and Performance: Review of Literature on the Governance Mechanisms. Journal of Central Banking Theory and Practice, 3, 53-85.

الجوزي، جميلة وحدو، علي. (2016). دراسة مقارنة لإدارة المخاطر في الجزائر بين المصارف الإسلامية ومصارف تقليدية خاصة - حالة بنك البركة الجزائري وبنك الشركة المصرفية العربية وبنك الخليج الجزائري. الجزائر: جامعة الجزائر3، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد7

زايد، محمد عبد المنعم أبو السعود، إبراهيم، محمد زيدان & البسطويسى، مروة أحمد عبد الرحمن. (2023). دور الافصاح عن المخاطر المصرفية في تحقيق الاستقرار المالى للقطاع المصرفي دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والاسلامية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية: 1-36. doi: 10.21608/aljalexu.2023.288611

Sabr, S. G., & Nouri, S. H. S. (2023). The impact of applying the rules of banking governance in maximizing the market value of the shares of a sample of banks in the Sulaymaniyah Governorate. *Journal of University of Human Development*, 9(2), 1–18.

همكة، محمد. (2022). دور الحوكمة المصرفية في توجيه التدقيق الداخلي نحو تحقيق القيمة المضافة: دراسة حالة بعض البنوك التجارية. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج15، ع2، 1010. 991 -

مرسي عائشة عوض، (2024). دور المراجعة الداخلية المبنية على المخاطر في تقليل الأزمات المالية في المصارف السودانية، مجلة جامعة البيضا المجلد6، العدد3،

Khalaf, Salah Nouri & Ali, Nafea Hussein(2018) The role of external audit in banking risk management: A typical framework for control testing and banking risk assessment.. *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)*, 13(43). <https://doi.org/10.34093/jafs.v13i43.53>

هاشم، امانى هاشم السيد حسن. (2012). تفعيل دور لجان المراجعة في الحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية دراسة ميدانية. التجارة والتمويل doi: 301-367. 32(1), 10.21608/caf.2012.130026

زايد قيوش ل. & لكحل ن. (2022). أثر تطبيق الحوكمة المصرفية على أداء البنوك . دراسة عينة بعض البنوك العمومية الجزائرية. المجلة الدولية للاقتصاد، 5(2)، 578-564. <https://asjp.cerist.dz/en/article/206542>

شريقي ع. & مزيمش أ. (2018). الحوكمة المصرفية كآلية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية بالبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر-دراسة ميدانية بمجموعة من البنوك والمؤسسات المالية بولاية سطيف-. مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية 207-232. 12(3),

<https://asjp.cerist.dz/en/article/55710>

رشوان ، عبدالمحسن. (2017). تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية

والإدارية، 4(2)، -. <https://asjp.cerist.dz/en/article/31726>

سليماني ، خديجة (2022). دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 6(2)، 392-373.

<https://asjp.cerist.dz/en/article/207878>

المداخلات:

حبار، عبد الرازق. (2012). دور الحوكمة المصرفية في صياغة سياسات فعالة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي في إشارة خاصة لحالة الجزائر. الجزائر: جامعة البويرة، مداخل في إطار المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم الشمري، صادق راشد. (2009). القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الأزمات المالية ، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية . عمان : الأردن المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الاسراء الاهلية المنعقد في نسيان